

Distr.: General
17 April 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البندان ١٢٨ و ١٤٠ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

٢٠٠٨-٢٠٠٩

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

التقرير المرحلي الأول عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية
الدولية للقطاع العام

تقرير الأمين العام

موجز

وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٣/٦٠، على اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويقدم هذا التقرير لعلم الجمعية العامة بغية تحديث معلوماتها عن الأشواط التي قطعت منذئذ في سبيل تنفيذ هذه المعايير. ويتضمن التقرير فرعين منفصلين أحدهما يتناول التقدم المحرز على نطاق منظومة الأمم المتحدة والآخر يقتصر على الأمم المتحدة.

ويطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة	٧-١	٤
ثانيا -	مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة	٣٢-٨	٥
ألف -	عرض عام للتقدم المحرز	٩-٨	٥
باء -	إدارة المشروع وتنظيمه	١٤-١٠	٦
جيم -	السياسات والإرشادات المحاسبية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٢٠-١٥	٨
دال -	الاتصال والتدريب	٢٩-٢١	٩
هاء -	التقدم المحرز في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مستوى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٣٢-٣٠	١٢
ثالثا -	اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة	٧٠-٣٣	١٣
ألف -	عرض عام للتقدم المحرز	٣٦-٣٣	١٣
باء -	إدارة المشروع وتنظيمه	٤٣-٣٧	١٥
جيم -	اعتماد السياسات والإرشادات المحاسبية في الأمم المتحدة	٤٦-٤٤	١٧
دال -	الجدول الزمني لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٤٧	١٧
هاء -	التعاون مع مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة	٥٠-٤٨	١٨
واو -	التعاون مع مشروع مراجعة النظام المالي والقواعد المالية	٥١	١٩
زاي -	الاتصال والتدريب	٦٤-٥٢	١٩
حاء -	حالة النفقات	٦٨-٦٥	٢٢
طاء -	المراجعة السنوية للحسابات	٧٠-٦٩	٢٣
رابعا -	الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه	٧١	٢٤

المرفقات

- الأول - مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة : ورقات
السياسات والإرشادات المحاسبية ٢٥
- الثاني - الجدول الزمني لاعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ٢٠٠٨-٢٠١٠ .. ٢٩

أولا - مقدمة

١ - تعد البيانات المالية للأمم المتحدة والبيانات المالية لكافة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الوقت الراهن وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وهذه المعايير، التي وضعها موظفون مختصون في المحاسبة بمنظومة الأمم المتحدة استنادا إلى المعايير المحاسبية الدولية، اعتمدت أول ما اعتمدت لإعداد البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، عملا بقرار الجمعية العامة ٤٨/٢١٦.

٢ - لكن المحاسبين ومراجعي الحسابات في منظومة الأمم المتحدة أقروا، في السنوات الأخيرة، بأن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة ليست مواكبة للممارسات الفضلى في بيئة المحاسبة الدولية المتغيرة بسرعة. ولذلك، فإن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق كلفت فرقة العمل التابعة لها المعنية بمعايير المحاسبة ببحث إمكانية اعتماد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة معايير محاسبية خارجية. واستنتجت فرقة العمل أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تمثل أفضل الممارسات الدولية للمؤسسات التي لا تسعى إلى تحقيق الربح وأن اعتمادها سيحسن التقارير المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حيث الجودة وقابلية المقارنة والمصدقية. وأيدت شبكة المالية والميزانية باللجنة الرفيعة المستوى هذا الاستنتاج. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أوصت اللجنة بأن تعتمد جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠.

٣ - ولتأييد هذه التوصية، وافقت اللجنة الرفيعة المستوى على مشروع على نطاق المنظومة يحول تمويلًا مشتركًا، إقرارًا منها بأن إيجاد إطار متجانس من السياسات المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيزيد من تعزيز اتساق التقارير المالية، إذ سيتيح أساسًا مشتركًا لقياس النتائج المالية في كافة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أقرت اللجنة بأن استحداث مشروع لاعتماد هذه المعايير على نطاق المنظومة من شأنه أن يحقق وفورات في بحث مسائل التنفيذ المشتركة. ويرد وصف الأنشطة المضطلع بها في هذا الإطار في الفرع الثاني من هذا التقرير.

٤ - وفي التقرير المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ (A/60/846/Add.3)، طلب الأمين العام الموافقة على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إطار تدابير الإصلاح المقترحة لتصبح الأمم المتحدة منظمة أقوى على الصعيد العالمي، وشدد على فوائد اعتمادها من حيث تحسين الحوكمة والمساءلة والشفافية. وأوصى الأمين العام بأن تعتمد هذه المعايير بالنسبة للأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠، مؤكداً أن ذلك سيفضي إلى ما يلي:

- (أ) تحسين الرقابة الداخلية والشفافية فيما يتعلق بالأصول والخصوم بشكل عام؛
- (ب) تسيير العمليات المحاسبية للأمم المتحدة حسب أفضل الممارسات المحاسبية وذلك من خلال تطبيق معايير محاسبية تتسم بالمصداقية والاستقلالية وتستند إلى مبدأ التسوية الكاملة للحسابات؛
- (ج) توافر معلومات أشمل عن التكاليف تدعم نظام الإدارة على أساس النتائج دعماً أفضل؛
- (د) إدخال المعدات غير المستهلكة في النظام المحاسبي، مما سيحسن سجلات المعدات غير المستهلكة من حيث دقتها واستيفائها، ويسهم بالتالي في تحسين إدارة الأصول وجودة التقارير المالية؛
- (هـ) تحسين البيانات المالية من حيث اتساقها وقابليتها للمقارنة إذ إن كل معيار سيكون مشفوعاً بمقتضيات وتوجيهات مفصلة لتطبيقه.
- ٥ - وفي التقرير (A/60/870)، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولاحظت أنه ينبغي أن يتزامن الجدول الزمني المقترح لتطبيق المعايير مع اعتماد أي نظام جديد لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة.
- ٦ - وفي القرار ٢٨٣/٦٠، وافقت الجمعية العامة على اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وكذلك على الموارد المطلوبة للشروع في عملية تنفيذ هذه المعايير.
- ٧ - وفي التقرير المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/69) والمتعلق بتقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة، قدم الأمين العام عرضاً مستكملاً موجزاً عن اعتماد المعايير. ويرد في هذا التقرير عرض أشمل للتقدم المحرز حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ في اعتماد المعايير على نطاق المنظومة، ثم في اعتمادها على مستوى الأمم المتحدة.

ثانياً - مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة

ألف - عرض عام للتقدم المحرز

- ٨ - كما جاء في الفقرة ٣ أعلاه، وافقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى على مشروع مول تمويلًا مشتركاً لدعم اعتماد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية

للقطاع العام. وتشتمل استراتيجية مشروع اعتماد هذه المعايير على نطاق المنظومة على عنصرين، هما اتباع نهج ذي مستويين واعتماد التدرج في التنفيذ. ويكمن العنصر الأول في توفير الموارد على نطاق المنظومة وعلى مستوى فرادى المؤسسات على السواء. وعلى نطاق المنظومة، يتعلق الأمر بإعداد سياسات وإرشادات محاسبية متجانسة للأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إطار عملية تشاورية دقيقة. وعلى مستوى فرادى المؤسسات، تناط بكل كيان مسؤولية إنشاء فريقه المعني بالمشروع وتكريس الموارد الكافية لكفالة النجاح في تنفيذه. ويتمثل العنصر الثاني في التدرج في التنفيذ. فمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي بلغت مرحلة متقدمة من الاستعداد لاعتماد المعايير ("المؤسسات الرائدة") ستبدأ في تنفيذها اعتباراً من عام ٢٠٠٨، فيما ستستفيد غالبية المؤسسات ("المؤسسات اللاحقة") من الدروس المستخلصة ساعية إلى اعتماد تلك المعايير اعتباراً من عام ٢٠١٠ أو في أقرب وقت ممكن بعد هذا التاريخ.

٩ - ومنذ الموافقة على المشروع، كان التقدم أجلي في مجالات إدارة المشروع وتنظيمه، وإعداد السياسات والإرشادات المحاسبية المتجانسة المراعية للمعايير، والاتصال والتدريب، التي ترد مناقشتها أدناه.

باء - إدارة المشروع وتنظيمه

١٠ - يندرج مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة في إطار مسؤولية اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، التي تتولى تنسيق الشؤون الإدارية والتنظيمية على نطاق المنظومة. وتضم اللجنة خمس شبكات فنية، منها شبكة المالية والميزانية، التي توفر إرشادات استراتيجية بشأن المسائل المالية المشتركة. وتضطلع فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة بأنشطة الشبكة الفنية المتعلقة بالمعايير المحاسبية.

اللجنة التوجيهية لمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة

١١ - أنشئت لجنة توجيهية لمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة في آذار/مارس ٢٠٠٦ تحت اسم الفريق الفرعي التابع لفرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة. ومنذ انعقاد اجتماعه الأول في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اجتمع مرة واحدة كل شهر في المتوسط. ويتألف من أعضاء من كبار موظفي الشؤون المالية في الأمم المتحدة، وصناديقها، وبرامجها، والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات ذات الصلة، ويضم

”المؤسسات الرائدة“ و ”المؤسسات اللاحقة“. ويضم كذلك خبيرا خارجيا يعمل حاليا رئيسا لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكان مناط تركيزه منذ إنشائه هو وضع أولويات المشروع، وتحديد طبيعة مهامه، واستعراض التقدم المحرز فيه. ويقدم له الخدمات فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة، الذي يضطلع بالمهام التنفيذية.

فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة

١٢ - حددت اختصاصات وقدرات فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وكلف الفريق بوضع السياسات المحاسبية العامة التي تساعد على كفاءة الاتساق والتجانس، وتيسير النظر في مسائل التنفيذ المشتركة حيث يكون اتباع نهج على نطاق المنظومة مثمرا ويحسن جودة التقارير المالية. ويوجد الفريق في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

١٣ - ويتألف هذا الفريق حاليا من قائد وثلاثة موظفين من الفئة الفنية. وأهم ما حققه من إنجازات حتى الآن إعداد ٤٤ ورقة ومذكرة إعلامية تفصل ما هو مقترح من السياسات والإرشادات المحاسبية المتجانسة المراعية للمعايير، وإنشاء صفحة شبكية بشأن المعايير المحاسبية^(١) على موقع مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على الإنترنت، وهي مصدر يزخر بالمعلومات، ووضع عملية لرصد التقدم الذي تحرزه فرادى المؤسسات وتقديم تقارير بشأنه، وإيجاد نهج موحد للتدريب على المعايير. كما وضع فريق المشروع عملية استعراض تقوم أفرقة مناقشة إقليمية من خلالها بدراسة ورقات السياسات والإرشادات المحاسبية المتجانسة المقترحة وتقديم ردود بشأنها إلى فريق المشروع وتنظر فيها بعد ذلك فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة.

أفرقة المناقشة الإقليمية

١٤ - أنشئت أفرقة إقليمية للمناقشة في نيويورك وجنيف وفيينا وروما. واستعرضت ورقات السياسات والإرشادات المحاسبية التي أعدها فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة وقدمت توصيات وتعليقات إلى فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة. وتتألف هذه الأفرقة من محاسبين من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي توجد مقارها في المنطقة المعنية.

(١) <http://fb.unsystemceb.org/reference/05>

جيم - السياسات والإرشادات المحاسبية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٥ - طلبت فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة إصدار قرارات وإرشادات بشأن غالبية المعايير بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٧، وذلك للمساعدة في اعتماد هذه المعايير من جانب "المؤسسات الرائدة" في الموعد المنشود، وهو كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وللوفاء بهذا الموعد، قدمت ٣٢ ورقة و ٣ مذكرات إعلامية إلى فرقة العمل نظرت فيها خلال اجتماعاتها الأربعة، المعقودة في الفترة الممتدة بين شهري آب/أغسطس ٢٠٠٦ وحزيران/يونيه ٢٠٠٧؛ ثم قدمت إليها ٧ ورقات إرشادية و مذكرتان إعلاميتان نظرت فيها خلال اجتماعها الذي عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويعرض المرفق الأول لهذا التقرير هذه الأوراق والمذكرات الإعلامية حسب الموضوع. وانبثقت من هذه الأوراق والمذكرات الإعلامية والمناقشات التي دارت بشأنها خلال الاجتماعات التي عقدت ٣٠ توصية أيدتها فرقة العمل ثم وافقت عليها شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتشمل التوصيات التي وافقت عليها شبكة المالية والميزانية السياسات المحاسبية والممارسات الموصى بها فيما يتصل بعرض البيانات المالية، وبيانات التدفقات النقدية، وتكاليف الاقتراض، والموجودات، والممتلكات والمنشآت والمعدات، وعرض معلومات الميزانية، واستحقاقات الموظفين، والأحكام الانتقالية، والأصول غير المادية، ومراجعة الحسابات السنوية.

١٦ - وهناك الآن سياسات معتمدة تخص معظم الخيارات المطروحة في شتى المعايير، وثمة كذلك إرشادات بشأن غالبية المعايير. ومن اللازم في المستقبل بلورة المزيد من الإرشادات لمساعدة المؤسسات على تنفيذ السياسات المعتمدة ومعالجة ما يجد من مسائل على مستوى التنفيذ. وهو ما سينكب عليه فريق المشروع في إطار خطة عمله، ويتوقع أن تصدر فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة قرارات تحل بها عددا من المسائل خلال اجتماعها المقبل، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

الدمج

١٧ - تتعلق إحدى السياسات المحاسبية المراعية للمعايير التي لا تزال قيد النظر بمسألة الدمج. فالمعايير تنص على أنه، في حالة ما إذا كانت مؤسسة ما "تتحكم" في كيان آخر (بالمعنى المحدد في المعايير) وجب أن تدمج حسابات هذا الكيان دجما كاملا في البيانات المالية للمؤسسة. وقد تم التعاقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مع شركة خدمات استشارية للاضطلاع بمشروع للدمج كخطوة أولى لتحديد نطاق الكيانات التي تقدم تقاريرها وفقا للمعايير في منظومة الأمم المتحدة.

١٨ - وتتمثل المهام الرئيسية لشركة الخدمات الاستشارية في تقديم إرشادات تفصيلية موثقة بشأن سبل وطرائق الدمج في أربع مؤسسات، هي منظمة الطيران المدني الدولي، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وورقة إرشادات لمساعدة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تحديد نطاقها باعتبارها كيانات مقدمة للتقارير. ومن المتوقع أن تتوافر الورقات الإرشادية بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

الممارسات المتعلقة بالميزانية

١٩ - بعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يلزم تضمين البيانات المالية توفيقاً للنتائج الفعلية لتطبيق المعايير وبيانات الميزانية. ومن المقرر استعراض الطريقة التي سيتم بها ذلك إلى جانب ممارسات أخرى تتعلق بالميزانية، مع مراعاة الممارسات والمقتضيات التشريعية المعمول بها.

مشاركة مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٠ - في إطار عملية إعداد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يشارك رئيس فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة وقائد فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة في اجتماعات مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بصفة مراقب. وبهذه الصفة، يشارك المسؤولان في مناقشات المجلس ويقدمان تعليقات خطية لكنهما لا يصوتان على قرارات المجلس. وقدمتا إلى المجلس تعليقات حظيت باهتمام كبير بشأن مشاريع المعايير المحاسبية التي تتناول عرض معلومات الميزانية في البيانات المالية، وإيرادات المعاملات بدون مقابل، والإبلاغ عن استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة.

دال - الاتصال والتدريب

الاتصال

٢١ - كفالة اتصال فعال مع الجهات المعنية الرئيسية عنصر أساسي لنجاح مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة. وهذا يستلزم بذل جهد على نطاق المنظومة من جانب أعضاء فرقة العمل وفريق المشروع على نطاق المنظومة وكذلك أعضاء فريق المشروع في كل مؤسسة على حدة وأعضاء الإدارة العليا. وقد شاركت الجهات المعنية مشاركة نشطة في تحديد موضوعات المعايير التي تستدعي إصدار إرشادات بشأنها، ووضع فريق المشروع قنوات اتصال ومنتجات تيسر تنفيذ مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة وعلى نطاق فرادى المؤسسات على السواء.

٢٢ - وفيما يلي الإنجازات التي تحققت في مجال الاتصال:

(أ) تخصيص صفحة شبكية للمعايير المحاسبية على موقع مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على الإنترنت تيسر الاطلاع على الوثائق الرئيسية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك ورقات السياسات والإرشادات. ومحاضر الاجتماعات، والتقارير المرحلية، والمعلومات المتعلقة بتجارب المؤسسات الأخرى التي اعتمدت المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل؛

(ب) إعداد قائمة مرجعية لرصد التقدم المحرز في مشروع اعتماد المعايير على مستوى المؤسسات وإدراج المعلومات بهذا الشأن في التقارير المرحلية؛

(ج) إجراء دراسات استقصائية تتيح لفرادى المؤسسات التركيز على مسائل معينة وإيصال طلبات الحصول على الإرشادات إلى فريق مشروع اعتماد المعايير على نطاق المنظومة؛ وقد أعدت دراسات استقصائية بشأن الموجودات، والأصول غير المادية، والتدريب؛

(د) إيجاد عملية رسمية للاتصال بالفريق الفني التابع لفريق مراجعي الحسابات الخارجيين.

٢٣ - وإضافة إلى ذلك، ثبت أن الاستعانة بفرقة مناقشة إقليمية لاستعراض الورقات ومناقشة المسائل تتيح سبيلا فعالا للاتصال.

الاتصال بمراجع الحسابات الخارجيين

٢٤ - من الأمور التي حظيت بالأولوية في عام ٢٠٠٧ والربع الأول من عام ٢٠٠٨ مناقشة القضايا التي يطرحها اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع فريق مراجعي الحسابات الخارجيين على نطاق المنظومة ومع مراجع الحسابات الخارجيين/مراجع الحسابات الخارجيين في كل مؤسسة على حدة على صعيد ثنائي. وقدمت ورقات مشاريع سياسات محاسبية ومواد ذات صلة إلى مراجعي الحسابات الخارجيين. وشارك ممثلو الفريق الفني التابع لفريق مراجعي الحسابات الخارجيين في اجتماعات فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة بصفة مراقب. وقدم رئيس فرقة العمل عرضا بشأن التقدم المحرز في اعتماد المعايير إلى الفريق الفني (٢٠٠٦) وفريق مراجعي الحسابات الخارجيين (٢٠٠٧).

التدريب

٢٥ - يجري توفير التدريب على نطاق المنظومة، وهو نهج ستجنى من اتباعه فوائد، منها:

(أ) تحقيق وفورات في إجمالي تكاليف التدريب؛
 (ب) كفاءة الاتساق على نطاق المنظومة في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ج) توفير منتجات أجود في مجال التدريب.
 ٢٦ - وسيتم اقتناء منتجات التدريب على نطاق المنظومة بالنسبة لجميع المؤسسات على أن تستخدم كل مؤسسة ما لديها من موارد لتوفير التدريب.
 ٢٧ - وسيم تطبيق نهج التدريب على نطاق المنظومة على ثلاث مراحل. وفيما يلي وصف لما أحرز من تقدم في كل مرحلة على حدة:

المرحلة ١ - تقييم احتياجات التدريب. أعدت أداة لتقييم احتياجات التدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إذ وضع استبيان بشأن التدريب قدم إلى جميع المؤسسات في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وأجابت عليه ٩٠ في المائة منها. وأيدت المؤسسات النهج المقترح في مجال التدريب على المعايير واقترحت تحسينات لزيادة تلبية احتياجاتها؛ وتم، تبعاً لذلك، تحسين المنهج المقترح؛

المرحلة ٢ - شراء مجموعات التدريب. تجري عملية تحديد متعاقد لإعداد مجموعات للتدريب على المعايير. ويشرح طلب العروض بتفصيل نهج التدريب بجوانبه الثلاثة، وهي: التدريب التوعوي؛ والتدريب النظري؛ والتدريب على النظم؛ ويتعلق طلب العروض بالجانبين الأولين. وقد فرغ من تقييم العروض ومنح عقد لمقدم العرض الفائز. ويتوقع الانتهاء من إعداد مجموعات التدريب على المعايير بحلول نهاية عام ٢٠٠٨؛

المرحلة ٣ - توفير التدريب. تقومفرادى المؤسسات في هذه المرحلة بالتخطيط لعملية توفير التدريب وإدارتها وتنفيذها باعتماد المنتجات المعدة على نطاق المنظومة التي ستتاح لها عند إتمام المرحلة الثانية.

٢٨ - ولدى المؤسسات الثلاث "الرائدة"، أي منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي وبرنامج الأغذية العالمي، احتياجات أكثر إلحاحاً في مجال التدريب ولذا وزعت مواد للتوعية أعدتها بنفسها تلبية لهذه الاحتياجات قبل إعداد منتجات التدريب على نطاق المنظومة. وبادرت إلى ذلك أيضاً بعض المؤسسات "اللاحقة" في سبيل التوصل إلى إيجاد برنامج يوفر تدريباً رسمياً باعتماد ما أعد من منتجات على نطاق المنظومة. ويتوقع معظم المؤسسات الشروع في حملة التوعية باستخدام المنتجات المعدة على نطاق المنظومة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨؛ ويتوقع البدء في توفير التدريب النظري في النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

٢٩ - ووفرت نتائج الاستبيان بشأن التدريب خلال المرحلة الأولى نظرة عامة عن الاحتياجات في مجال التدريب على المعايير على نطاق المنظومة. فمن أصل ٣٦ ٠٠٠ شخص تشير التقديرات إلى أنهم سيستفيدون من التدريب، يحتاج ٦٥ في المائة إلى التدريب على مستوى "توعوي"، و ٢٥ في المائة إلى التدريب على مستوى "نظري معرفي عملي"، و ١٠ في المائة إلى التدريب على مستوى "نظري تخصصي". وأظهر الاستبيان أن التدريب على المعايير لن يقتصر على المحاسبين وأنه سيشمل مجموعة واسعة من الفئات.

هاء - التقدم المحرز في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مستوى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٣٠ - حتى تفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالموعد النهائي لاعتماد المعايير وهو عام ٢٠١٠، يجب أن يحرز تقدم كبير في تنفيذ نظم المعلومات اللازمة، وإيجاد الإجراءات التفصيلية المراعية للمعايير، وتدريب الموظفين قبل نهاية عام ٢٠٠٩. ويقيم فريق مشروع اعتماد المعايير على نطاق المنظومة التقدم المحرز في هذا الصدد كل ستة أشهر وآخر تقرير أصدره غطى الفترة الممتدة حتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وطلب إلى كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعبئ قائمة مرجعية واستبياناً بشأن ما أحرزته من تقدم في اعتماد المعايير حتى ذلك التاريخ^(٢). وتشير الأجوبة على تدابير التنفيذ الرئيسية، الموجزة أدناه، إلى التقدم المحرز في هذا الإطار:

- (أ) تم الحصول على موافقة مجلس الإدارة (٩٥ في المائة)؛
- (ب) تمت الموافقة على ميزانية لاعتماد المعايير (٧٥ في المائة)؛
- (ج) تم تعيين مدير لمشروع اعتماد المعايير (٨٠ في المائة)؛
- (د) تم إعداد جدول زمني مفصل وخطة عمل تفصيلية للمشروع (٧٠ في المائة)؛
- (هـ) تم الانتهاء من إجراء تقييم لمتطلبات تغيير النظم (٦٥ في المائة)؛

(٢) وردت ردود من المؤسسات الـ ٢٠ التالية: منظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومركز التجارة الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(و) تم إعداد خطة للاتصال (٥٥ في المائة)؛

(ز) تم إعداد خطة للتدريب (٣٠ في المائة)؛

(ح) تم استعراض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام/المعايير الدولية للإبلاغ المالي ذات الصلة من أجل تحديد آثارها (٦٥ في المائة).

٣١ - ويستمر العمل من أجل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة وفي فرادى المؤسسات. لكن مؤسستين من المؤسسات الثلاث "الرائدة" أبلغتا فرقة العمل خلال اجتماعها الذي عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بحدوث تأخر قياسا إلى الهدف وهو اعتماد المعايير في عام ٢٠٠٨. وأفادت إحدى هاتين المؤسستين، وهي منظمة الصحة العالمية، بأن التنفيذ الكامل للمعايير لن يتم قبل عام ٢٠٠٩ وقد يمتد الأمر إلى عام ٢٠١٠. وأفادت الأخرى، وهي منظمة الطيران المدني الدولي، بأن التنفيذ الكامل قد لا يتحقق قبل عام ٢٠٠٩. وبما أن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة قد عدلت لتيسير اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تدريجيا، فإنه من الممكن لهاتين المؤسستين كفالة قدر كبير من الاستجابة لمقتضيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتبليغ وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة حيث يستحيل ذلك. وتتوقع المؤسسة الثالثة من المؤسسات "الرائدة"، وهي برنامج الأغذية العالمي، أن تفي بالموعد الأصلي المحدد لاعتماد المعايير وهو عام ٢٠٠٨، إذ تواصل تدريجيا معالجة وحل القضايا المتعلقة باعتماد المعايير.

٣٢ - وسيواصل مشروع اعتماد المعايير على نطاق المنظومة وضع السياسات والإرشادات المحاسبية المتجانسة التي تراعي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ورصد التقدم المحرز، وإدارة تسليم منتجات التدريب المتعاقد بشأنها وإيصالها. ومع اقتراب الانتهاء من الأعمال المتعلقة بوضع السياسات والإرشادات، سوف يركز المشروع تركيزا أكبر على تحديد ما يستجد من مسائل وتقديم الدعم لتنفيذ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير فعليا.

ثالثا - اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

ألف - عرض عام للتقدم المحرز

٣٣ - منذ أن وافقت الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اتبعت الأمم المتحدة نهجا يتسق مع التوجه الاستراتيجي والجدول الزمني لمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة ومشروع

الأمم المتحدة لتخطيط الموارد في المؤسسة. وفي هذا الصدد، تستهدف الأمم المتحدة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية فور تحسين مستوى نظم المعلومات في المنظمة لدعم عملية الاعتماد.

٣٤ - وفي المراحل الأولى، انصبت جهود المنظمة لاعتماد المعايير في معظمها على إنشاء هيكل لإدارة المشروع وفريق للمشروع، والعمل مع مشروع اعتماد المعايير على نطاق المنظومة لبحث المعايير وتحديد السياسات والممارسات المحاسبية المراعية للمعايير التي يمكن أن تأخذ بها الأمم المتحدة. وركزت الجهود مؤخرًا على التعاون مع مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة ومراجعة النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ووضع جدول زمني للتنفيذ مشفوع بجدول للأنشطة في مجالي الاتصال والتدريب.

٣٥ - وأهم مسألة مطروحة على الأمم المتحدة في هذا الصدد ضرورة توافر نظم معلومات كفيلة باعتماد المعايير بنجاح وتزامن خطتي التنفيذ لاعتماد المعايير ومشروع تخطيط الموارد في المؤسسة. وكما ذكرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (انظر الوثيقة A/60/870، الفقرة ٤٢)، فإن الجدول الزمني لاعتماد المعايير مرهون بمشروع اعتماد النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة.

٣٦ - لكنه، إلى جانب ضرورة توافر نظم المعلومات، هناك متطلبات هامة أخرى يلزم تلبيتها لاعتماد المعايير، منها ما يلي:

(أ) الاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتحديد قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات، والموجودات، والأصول غير المادية التي كانت تحدد سابقًا كمصروفات بموجب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ب) إعادة تحديد وتوحيد طرائق العمل على نطاق المنظمة تيسيرًا لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذ مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة؛

(ج) إعداد إجراءات تفصيلية تشمل مجالات شتى لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(د) تدريب وتحديد معارف موظفي الشؤون المالية وغيرهم من الموظفين على نطاق المنظمة؛

(هـ) تحديد شكل البيانات المالية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإدخال الإبلاغ القطاعي وتحديد نطاق الكيانات المقدمة للتقارير لغرض الدمج.

باء - إدارة المشروع وتنظيمه

لجنة الأمم المتحدة التوجيهية

٣٧ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، شكلت لجنة توجيهية لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتمثل مهمتها الرئيسية في الإشراف على اعتماد تلك المعايير في الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، مع كفالة مراعاة آراء جميع الجهات المعنية الداخلية أثناء اعتماد السياسات والممارسات المراعية للمعايير. ودعماً لهذا الهدف، أنشأت اللجنة التوجيهية عدة أفرقة عاملة مشتركة بين الإدارات تعمل مباشرة مع فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة.

فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

٣٨ - أنشئ فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة في إطار مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات. ويتألف الفريق حالياً من سبعة أعضاء ممولين من الميزانية العادية ومن حساب دعم عمليات حفظ السلام، ويقوده قائد عين اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٣٩ - وفيما يلي المهام الرئيسية لهذا الفريق:

(أ) إدارة مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة، وكفالة إنجاز النواتج: إعداد خطة المشروع، والتعاون الوثيق مع مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، ودعم مراجعة النظام المالي والقواعد المالية وتوفير المعلومات إلى الجهات المعنية الرئيسية؛

(ب) العمل مع فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة من أجل تحديد المسائل المطروحة على صعيد التنفيذ وحلها، والمساعدة في بلورة السياسات والإرشادات المحاسبية على نطاق المنظومة، وتقديم موقف الأمم المتحدة بشأن السياسات والإرشادات المحاسبية الموصى بها على نطاق المنظومة؛

(ج) إنجاز مهام تنفيذية محددة: تحديد سياسات وإجراءات محاسبية مراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وطرائق سير العمل في هذا الإطار، وتفاصيل البيانات المالية النموذجية المراعية للمعايير، وتحديث الأدلة المحاسبية، وتوفير التدريب للأمم المتحدة؛

(د) الاستعانة بالخبراء الاستشاريين اللازمين وكفالة إنجاز بنود العقود المبرمة، وهو ما سيبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

٤٠ - وأحد أهم الإنجازات التي حققها فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة حتى الآن تحديد موقف الأمم المتحدة بشأن ورقات السياسات والإرشادات المحاسبية والمذكرات الإعلامية الـ ٤٤ التي اقترحها فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة. وقد أجرى فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة بحثاً كما أجرى مناقشات مع الأفرقة العاملة في الأمم المتحدة وأفرقة المناقشة الإقليمية وقدم موقف الأمم المتحدة من كل مقترح مراعي آراء الجهات المعنية الداخلية الرئيسية.

٤١ - وعلاوة على ذلك، قدم فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة دعماً مباشراً لمشروع اعتماد المعايير على نطاق المنظومة بأن ساعد في وضع سبع من ورقات السياسات والإرشادات المحاسبية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي أوصى بها وتتصل بالأصول المادية، والصكوك المالية، ومراقبة الأصول، والمذكرات الشككية المرافقة للبيانات المالية، والقطع الأجنبي، وعرض معلومات الميزانية، واستحقاقات الموظفين. ووفرت هذه الورقات أساساً استندت إليه ٨ من التوصيات الـ ٣٠ التي أيدتها فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة ووافقت عليها شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

الأفرقة العاملة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

٤٢ - تتألف الأفرقة العاملة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة من أخصائيين في مجالات المحاسبة، والميزنة، والخزينة، والمراجعة الداخلية للحسابات، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة الممتلكات، وغيرها من المجالات الفنية في المقر وفي المكاتب البعيدة عنه. وتمثل مهمتها الرئيسية في تقديم المساعدة لفريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة في المجالات التالية:

- (أ) صياغة موقف الأمم المتحدة بشأن السياسات والممارسات المحاسبية التي أوصى بها فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة؛
- (ب) تحليل الآثار الملموسة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- (ج) تحديد المسائل التي تتطلب حلولاً تراعي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- (د) وضع سياسات وإجراءات وطرائق لسير العمل تراعي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٣ - واستهلت العملية التشاورية للأفرقة العاملة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويقود الأفرقة العاملة، التي تجتمع بانتظام منذ ذلك الحين، أعضاء في فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة.

جيم - اعتماد السياسات والإرشادات المحاسبية في الأمم المتحدة

٤٤ - حددت اللجنة التوجيهية لمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة عملية اعتماد السياسات المحاسبية، وتشمل هذه العملية قيام فريق المشروع بإجراء دراسات، تليها مناقشات مع الأفرقة العاملة ومشاورات مع مجلس مراجعي الحسابات. وتتمخض العملية عن التوصية بسياسات وممارسات محاسبية تراعي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو التصديق على إرشادات تراعي المعايير لصالح المنظمة. وتهدف هذه العملية الداخلية المنظمة إلى كفالة استعراض دقيق للمسائل المتصلة بالمعايير والمسائل ذات الصلة، ومراعاة آراء جميع الجهات المعنية الداخلية أثناء وضع السياسات والإجراءات.

٤٥ - ومرت عبر هذه العملية ورقات السياسات والإرشادات المحاسبية التي أصدرها فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة في عام ٢٠٠٧ والرابع الأول من عام ٢٠٠٨، لاعتمادها في النظام الموحد للأمم المتحدة. وتتصل هذه السياسات والإرشادات المحاسبية في جملة أمور بعرض البيانات المالية، والقطع الأجنبي، والموجودات، وعقود الإيجار، والصكوك المالية، والممتلكات والمنشآت والمعدات، وإيرادات/مصرفات المعاملات بدون مقابل، وعرض معلومات الميزانية، واستحقاقات الموظفين، والأحكام الانتقالية، والأصول غير المادية، ومراقبة الأصول. وقد تم توثيق موقف الأمم المتحدة إزاء السياسات والإرشادات الموصى بها والتعليقات على كل ورقة من الورقات وتمت إحالتها إلى الجهات المعنية الداخلية. كما قدمت نسخ من ورقات السياسات والإرشادات المحاسبية إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

٤٦ - وفي المراحل المقبلة، سيساعد فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة والأفرقة الفرعية في وضع إجراءات تنفيذية مفصلة وصياغة وتطبيق استراتيجيات لتنفيذ المعايير.

دال - الجدول الزمني لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٤٧ - ورد الجدول الزمني الأول المحدد لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام (A/60/846/Add.3). وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير صيغة

محدثة للجدول الزمني تسرد المهام الرئيسية التي يجب الاضطلاع بها لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمرحلة التي بلغها تنفيذ كل مهمة على حدة. وهذا الجدول الزمني مرهون بتوافر وحدات تخطيط الموارد في المؤسسة اللازمة لاعتماد المعايير بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

هاء - التعاون مع مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة

٤٨ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٣/٦٠، الاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل الحالي بحل جديد من نظام تخطيط موارد المؤسسات أو أي نظام مماثل. وتكمن الاستراتيجية في إدماج عملية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مشروع تحسين مستوى نظم تكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة، بما يكفل وفاء النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة بالمتطلبات اللازمة في مجال المعلومات لنجاح المساعي الرامية إلى اعتماد المعايير. وقد قدم الأمين العام تقريراً مستقلاً يتناول بتفصيل الخطط المتعلقة بمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (A/62/510/Rev.1).

٤٩ - وتعاون فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً مع مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة من أجل توثيق المتطلبات العامة المتعلقة بالمعايير المدرجة في دفتر الشروط الخاص بالنظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة. وقد بادر مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة إلى تحديد إجراءات الهيكل المقبل ويجري العمل حالياً على هذا المستوى بالتنسيق مع فريق المشروع السالف الذكر. ويتمثل التحدي في هذا الإطار في اعتماد أفضل الممارسات الواردة في نظم تخطيط الموارد في المؤسسة مع التقليل إلى أدنى حد من التكيف، على أن اعتماد هذه الإجراءات لن يقتصر على المقرر بل سيشمل المنظمة برمتها. وفي المستقبل، ستكون هناك حاجة إلى أن يعمل المشروعان عن كثب على تشكيل عمليات المحاسبة والميزنة، ووضع مخطط الحسابات ونماذج البيانات، واختبار النظام، وإعداد الأدلة والوثائق، وتدريب الموظفين، وتحويل البيانات إلى النظام الجديد، وتحديد الأرصدة الافتتاحية اعتباراً من تاريخ تنفيذ المعايير.

٥٠ - وأشار تقرير الأمين العام (A/62/510/Rev.1) عن النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة في الفقرة ٤٠ إلى أنه، استناداً إلى "التقدم الحالي في المشروع، سينتهي الجانب الفني من المرحلة الأولى بحلول نهاية عام ٢٠١٠". ويوضح التقرير أن المرحلة الأولى ستشمل وحدات تتعلق بعمليات مالية أساسية تراعي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ووحدات أخرى للمساعدة في اعتماد هذه المعايير. وبناء عليه، ورهنا بتوافر وحدات تخطيط الموارد في

المؤسسة اللازمة بحلول نهاية عام ٢٠١٠، فإن البيانات المالية ستعد تدريجياً في مراعاة للمعايير المحاسبية المذكورة، ابتداء من الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

واو - التعاون مع مشروع مراجعة النظام المالي والقواعد المالية

٥١ - يتعاون المراقبون الماليون للوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي) والمراقب المالي للأمم المتحدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ على تنفيذ مشروع يهدف إلى تحقيق التجانس على مستوى النظام المالي والقواعد المالية بين المنظمات الخمس للتوصل إلى مجموعة واحدة من الأحكام تعكس التعديلات اللازم إدخالها لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واستناداً إلى الجدول الزمني الحالي للمشروع، سيفرغ تقريباً من عملية المراجعة والتشاور الداخلية بشأن المجموعة الجديدة المتجانسة من أحكام النظام المالي والقواعد المالية المراعية للمعايير بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

زاي - الاتصال والتدريب

الاتصال

٥٢ - كفالة الاتصال الفعال مفتاح للنجاح في تنفيذ مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي هذا الصدد، اتخذت خطوة أولى هامة تمثلت في إحاطة بشأن هذه المعايير قدمت أثناء حلقة عمل كبار موظفي الشؤون المالية التي نظمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ لصالح موظفي الشؤون المالية من المكاتب الواقعة خارج المقر والبعثات الميدانية فضلاً عن أخصائيين في الشؤون المالية من المقر.

٥٣ - وعقب حلقة العمل هذه، بعث برسالة رسمية إلى المكاتب بشأن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعين في كل مكتب من المكاتب الرئيسية منسق لمشروع اعتماد المعايير ليكون جهة اتصال تعمم المعلومات على شتى المكاتب وتوصل استفساراتها إلى فريق المشروع. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، تلقت جهات التنسيق والأفرقة العاملة المعنية باعتماد المعايير إحاطة قدمت لها عن طريق الفيديو بشأن دورها في عملية اعتماد السياسات، والتقدم المحرز نحو اعتماد المعايير، ودور فريق المشروع.

٥٤ - وبعد ذلك، وفي أثناء حلقة العمل التي نظمت في عام ٢٠٠٧ لصالح كبار موظفي الشؤون المالية، قدمت إحاطة لتوعية العاملين في مجال الإدارة المالية على نطاق المنظمة بالسياسات المراعية للمعايير والممارسات المحاسبية الموصى بها التي تمت الموافقة عليها والتغيرات التي ستترتب عليها. وكان الهدف من الإحاطة هو إطلاع الجهات المعنية الداخلية

الرئيسية على التقدم المحرز نحو اعتماد المعايير، ومساعدتها على إدراك المفاهيم التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية وحثها على استكشاف استراتيجيات للتنفيذ، وبخاصة في المكاتب خارج المقر والبعثات الميدانية.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، خصصت صفحة للمعايير المحاسبية على موقع iSeek. وتقدم الشبكة الداخلية أحدث المعلومات بشأن مواضيع منها السياسات الموافق عليها التي تراعي المعايير المحاسبية، والتدريب، والتقارير المرحلية. كما أن ثمة وصلة في iSeek توصل إلى موقع مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على الإنترنت، الذي تتوافر فيه معلومات إضافية عن اعتماد المعايير على نطاق المنظومة.

٥٦ - ومن المزمع أن يعتمد التداول بالفيديو أكثر فأكثر أداة للاتصال بالميدان والمكاتب خارج المقر. وسوف تقدم المؤتمرات التي تعقد عن طريق الفيديو للإدارة وأعضاء الأفرقة العاملة وموظفي الشؤون المالية وسائر الجهات المعنية عرضاً عاماً للتقدم المحرز في اعتماد السياسات، والتغييرات المقترحة في سير العمل والتدريب. وعلاوة على ذلك، ستقدم آخر المعلومات عن اعتماد المعايير إلى أخصائيي الشؤون المالية في الأمم المتحدة خلال حلقة العمل المقبلة لكبار موظفي الشؤون المالية.

التدريب

٥٧ - من الخطوات التي اتخذت حتى الآن في هذا الصدد إجراء تقييم أولي للنهج المعتمد لتنفيذ برنامج التدريب، بما في ذلك بنيته، ومواقيته، والجمهور المستهدف به، وأساليب تقديمه ومنهجه. وترد استنتاجات هذا التقييم أدناه.

٥٨ - وفقاً لتوصية فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة، يتكون برنامج التدريب من حيث بنيته من ثلاثة عناصر هي:

(أ) التدريب التوعوي؛

(ب) التدريب النظري (على المعايير والمفاهيم التي تنطوي عليها)؛

١' توفير المعرفة العملية؛

٢' توفير المعرفة المتعمقة والمهارات اللازمة للأخصائيين؛

(ج) الدمج مع التدريب على النظم/نظام تخطيط الموارد في المؤسسة.

٥٩ - ويتمثل النهج المعتمد على نطاق المنظومة (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه) في اقتناء منتجات التدريب اللازمة للعنصرين الأولين من برنامج التدريب (التدريب التوعوي والتدريب النظري) بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. ويسلم بوجوب تحديد مواقيت مناسبة لتدريب الأفراد

المعنيين حتى يتسنى لهم استيعاب المعلومات اللازمة لدى بدء العمل بالمعايير المحاسبية. ويتولى فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة المسؤولية عن تعميم منتجات التدريب المقتناة على نطاق المنظومة على الجماهير المستهدفة في المنظمة برمتها، ويندرج في هذا الإطار إعداد وتنفيذ خطة تدريبية مفصلة.

التدريب التوعوي

٦٠ - التدريب التوعوي عنصر رئيسي في العملية العامة لإدارة التغيير. وهدفه هو إبلاغ جميع الجهات المعنية، سواء داخل المنظمة أو خارجها، بما سترتب على اعتماد المعايير من تغييرات. وبما سيكون لذلك من آثار وتشجيع الموظفين على البدء في التفكير في الآثار التي سترتب على ذلك في مجالات عملهم، والاستعداد لتقبل التحول إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦١ - ويتوقع البدء رسمياً في تنفيذ برنامج التدريب التوعوي باستخدام المنتجات التي اقتناها مشروع اعتماد المعايير على نطاق المنظومة (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه) خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. ويستشف من تحليل أولي للجمهور المستهدف أن نحو ٣ ٥٠٠ من موظفي الأمم المتحدة في العالم بأسره سيستفيدون من هذا النوع من التدريب.

التدريب النظري

٦٢ - من المقرر أن يبدأ توفير التدريب النظري باستخدام المنتجات التي اقتناها مشروع اعتماد المعايير على نطاق المنظومة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩. ويتبين من تحليل أولي للجمهور المستهدف أن نحو ١ ٢٠٠ من موظفي الأمم المتحدة في العالم بأسره سيتلقون تدريباً نظرياً على مستوى معرفي عملي وأن نحو ٥٠٠ منهم سيتلقون تدريباً نظرياً على مستوى تخصصي. ويتوقع أن يتم المزج بين الاستعانة بالاستشاريين واعتماد نهج تدريب المدربين لتوفير التدريب النظري على نطاق المنظمة.

التدريب على النظم/نظام تخطيط الموارد في المؤسسة

٦٣ - سيشترك مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة ومشروع تخطيط الموارد في المؤسسة في تحديد نهج التدريب على النظم/نظام تخطيط الموارد في المؤسسة وبنيتها وإعداد موادها وسيشمل ذلك دمج عناصر تتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من قبيل هيكل مخطط الحسابات وقواعد النشر والمعاملات المالية المراعية للمعايير.

٦٤ - وتم تحديد مستويين في برنامج التدريب على النظم/نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. أولهما تطبيق عملي للمعايير لدى إدخال المعاملات في النظام؛ وسيقدم هذا التدريب في

الشهور السابقة لبدء العمل بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وثانيهما تدريب المستعملين على أدوات الإبلاغ والتشخيص؛ وسيقدم هذا التدريب في الشهور السابقة واللاحقة لبدء العمل بالنظام.

حاء - حالة النفقات

٦٥ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠ على الموارد اللازمة للشروع في عملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويقدم الجدول أدناه موجزا للموارد بالنسبة لفترتي السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة، ٢٠٠٦-٢٠٠٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٩-٢٠٠٨ الاعتمادات الأولية	٢٠٠٦-٢٠٠٧ النفقات	٢٠٠٦-٢٠٠٧ الاعتمادات المنقحة	
			الميزانية العادية
			وجه الإنفاق
١ ١٤٥,٤	٣٧٠,٤	٣٠٤,٥	الوظائف
١ ٣٠٣,٧	-	٤٠٢,٣	الاستشاريون
٢٣٧,٥	١٠,٢	١٢٥,٦	السفر
٢ ٧٦٩,٨	١٦,٤	٥٨٢,٠	الخدمات التعاقدية
٢١,٨	٥,٨	١٠,٦	مصروفات التشغيل العامة
٤,٣	٠,١	٠,٤	اللوازم والمواد
-	٥,٠	٩,٣	الأثاث والمعدات
٥ ٤٨٢,٥	٤٠٧,٩	١ ٤٣٤,٧	الباب ٢٨ باء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
٧٠١,٦	٤٢٧,١	٤٢٤,٠	الباب ٣٠، الأنشطة الإدارية الممولة تمويلا مشتركا
٦ ١٨٤,١	٨٣٥,٠	١ ٨٥٨,٧	المجموع الفرعي، للميزانية العادية
٥ ٥٠٥,٦	٣٣٩,٤	١ ٢٤٤,٤	حساب دعم عمليات حفظ السلام
١١ ٦٨٩,٧ (ج)	١ ١٧٤,٤ (ب)	٣ ١٠٣,١ (أ)	المجموع

(أ) اعتمادات السنتين الماليتين لحفظ السلام ٢٠٠٧-٢٠٠٦ و ٢٠٠٨-٢٠٠٧.

(ب) نفقات السنتين التقويميتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

(ج) تقديرات الاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ البالغة ٢,٧٥ مليون دولار وتقديرات تعادلها للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٦٦ - يتبين من الجدول أعلاه أن مبلغاً قدره ٣ ١٠٣ ١٠٠ دولار اعتمد لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: هناك مبلغ قدره ١ ٨٥٨ ٧٠٠ دولار من الميزانية العادية (١ ٤٣٤ ٧٠٠ دولار تحت الباب ٢٨ باء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، لدعم أنشطة فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة، و ٤٢٤ ٠٠٠ دولار تحت الباب ٣٠، الأنشطة الإدارية الممولة تمويلًا مشتركًا، لدعم فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة)، ومبلغ قدره ١ ٢٤٤ ٤٠٠ دولار من حساب دعم عمليات حفظ السلام.

٦٧ - وتقدر النفقات الفعلية المتصلة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بمبلغ ١ ١٧٤ ٤٠٠ دولار: ثمة مبلغ قدره ٨٣٥ ٠٠٠ دولار في إطار الميزانية العادية (٤٠٧ ٩٠٠ دولار تحت الباب ٢٨ باء و ٤٢٧ ١٠٠ دولار تحت الباب ٣٠) و مبلغ ٣٣٩ ٤٠٠ دولار في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام. ويعزى انخفاض تقديرات الاحتياجات في إطار الباب ٢٨ باء إلى إرجاء الأعمال الاستشارية وتأجيل خطط التدريب، بسبب عمليات مواءمة نشأت عن الزمانة اللازمة بين جدولي تنفيذ مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع تخطيط الموارد في المؤسسة.

٦٨ - وتقدر احتياجات فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ ١١ ٦٨٩ ٧٠٠ دولار. وسيعتمد مبلغ ٦ ١٨٤ ١٠٠ دولار في إطار الميزانية العادية (٥ ٤٨٢ ٥٠٠ دولار تحت الباب ٢٨ باء و ٧٠١ ٦٠٠ دولار تحت الباب ٣٠) وسيمول بمبلغ ٥ ٥٥٥ ٦٠٠ دولار في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام في السنتين المائيتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠٠٩-٢٠١٠.

طاء - المراجعة السنوية للحسابات

٦٩ - تقتضي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تقدم البيانات المالية "مرة في السنة على الأقل" (المعيار ١، الفقرة ٦٦). وفي حين سكت عما إذا كان من الضروري مراجعة حسابات البيانات المالية، فإنه من المسلم به أن البيانات المالية السنوية تزدد مصداقية عندما تتم مراجعة حساباتها. ومن حسنات مراجعة الحسابات السنوية كذلك زيادة الشفافية والمساءلة. وهكذا، فإن البيانات المراجعة حساباتها ستعكس المزايا المكتسبة من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧٠ - وبعد النظر في مسألة إجراء مراجعة سنوية للحسابات، أوصت شبكة المالية والميزانية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق بإجراء مراجعات سنوية للحسابات غير أنها سلمت بأن تواتر المراجعات يحدده مجلس الإدارة في كل منظمة. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة،

سيقدم إلى الجمعية العامة في وقت لاحق النهج المقترح بخصوص مراجعة حسابات البيانات المالية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المنظمة وكافة التعديلات ذات الصلة التي سيتم إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية والتي نشأت عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية وعن عملية المواءمة مع الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك لكي توافق عليه بأكمله.

رابعاً - الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه

٧١ - مطلوب من الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.

المرفق الأول

مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة

ورقات السياسات والإرشادات المحاسبية

(حتی ۳۱ آذار/مارس ۲۰۰۸)

مؤعد تقديم الورقة/الورقات إلى فرقة العمل أو إلى فريق من أفرقة المناقشة	الورقة/الورقات	قرارات فرقة العمل
قدمت خلال اجتماع فرقة العمل المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٦	١ - ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بالمعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الممتلكات والمنشآت والمعدات)	طلبت صياغة مزيد من الإرشادات والتوصية بمزيد من الممارسات المحاسبية
	٢ - ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بمشروع الكشف ٢٩ (إيرادات المعاملات بدون مقابل)	طلبت صياغة مزيد من الإرشادات والتوصية بمزيد من الممارسات المحاسبية
	٣-٩ ورقات السياسات المحاسبية من ١-٦ إلى ٧-٦	تمت الموافقة على السياسات ١-٦/١ و ١-٦/٢ و ٢-٦/٢ و ١-٦/٣ و ١-٦/٤ و ١-٦/٥ و ١-٦/٦ و ١-٦/٧ و ٢-٦/٧. وعدلت السياسة ١-٦/٥ وتمت الموافقة عليها، ولم تتم الموافقة على السياستين ١-٦/٣ و ١-٦/٤ لكن المسائل التي حالت دون ذلك عولجت لاحقاً.
قدمت خلال اجتماع فرقة العمل المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	١٠ - المعيار ٢٣ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (مشروع الكشف ٢٩)	طلبت تعديلات طفيفة وإرشادات إضافية. نقحت هذه الورقة وأعيد تقديمها خلال اجتماع فرقة العمل المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الذي طلبت فرقة العمل خلاله تقديم ورقة أخرى تتضمن أمثلة تساعد على اتخاذ قرار في اجتماعها الذي ستعقده في حزيران/يونيه.
(استعرضتها قبل ذلك أفرقة مناقشة) نقحت وأعيد تقديمها لاجتماع فرقة العمل المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٧	التطبيق على الإيرادات المتأتية من التبرعات	
(تواصل استعراضها من جانب أفرقة المناقشة)		
	١١ - الإقرار بالمصروفات (إرشادات عامة)	طلبت تعديلات طفيفة وإرشادات إضافية. نقحت هذه الورقة وأعيد تقديمها خلال اجتماع فرقة العمل المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الذي تمت فيه الموافقة عليها.

مؤعد تقديم الورقة/الورقات إلى فرقة العمل أو إلى فريق من أفرقة المناقشة	الورقة/الورقات	قرارات فرقة العمل
	١٢ - البيانات المالية النموذجية	أيدت فرقة العمل البيانات النموذجية. وطلبت تعديلات طفيفة وإرشادات إضافية. (عولجت المسائل التي تثيرها السياسة ١-٣/٠٦). ونقحت هذه الورقة وأعيد تقديمها خلال اجتماع فرقة العمل المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الذي أقرت فيه باعتبارها "عملاً جارياً"
	١٣ - المعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الممتلكات والمنشآت والمعدات)	قدمت هذه الورقة خلال اجتماع فرقة العمل المعقود في كانون الأول/ديسمبر ثم نقحت وأعيد تقديمها خلال اجتماع فرقة العمل المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الذي تمت فيه الموافقة على التوصيات المنقحة..
قدمت خلال اجتماع فرقة العمل المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (استعرضتها قبل ذلك أفرقة مناقشة)	١٤ - المصروفات الناشئة عن اتفاقات التمويل المبرمة مع الشركاء المنفذين	طلبت فرقة العمل تقديم ورقة أخرى تتضمن أمثلة تساعد على اتخاذ قرار خلال اجتماعها الذي ستعقده في حزيران/يونيه.
	١٥ - مشروع الكشف ٣١ (استحقاقات الموظفين)	تمت الموافقة على جميع التوصيات.
	١٦ - المعيار ١٢ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الموجودات)	تمت الموافقة على جميع التوصيات.
	١٧ - المعيار الدولي للمحاسبة رقم ٣١ (الأصول غير المادية)	تمت الموافقة على جميع التوصيات. (تم الحصول على الموافقة عن طريق البريد الإلكتروني وسوف تؤكد خلال الاجتماع الذي ستعقده فرقة العمل في حزيران/يونيه)
	١٨ - الأحكام الانتقالية	تمت الموافقة على جميع التوصيات.
	١٩ - تقييم الممتلكات والمنشآت والمعدات لدى الإقرار بها للمرة الأولى	تم إجراء تنقيح خلال اجتماع فرقة العمل المعقود في نيسان/أبريل وتمت الموافقة على جميع التوصيات.
قدمت خلال اجتماع فرقة العمل المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (استعرضتها أفرقة المناقشة)	٢٠ - الصكوك المالية	تمت الموافقة عليها.
	٢١ - القطع الأجنبي	طلب تقديم مزيد من الإرشادات وإجراء تنقيحات على الورقة.
	٢٢ - عقود الإيجار	تمت الموافقة عليها شريطة إدخال تعديلات على التذييلات

موعد تقديم الورقة/الورقات إلى فرقة العمل أو إلى فريق من أفرقة المناقشة	الورقة/الورقات	قرارات فرقة العمل
٢٣ - إرشادات بشأن الإقرار بالملكات والمنشآت والمعدات للمرة الأولى	٢٣ - إرشادات بشأن الإقرار بالملكات والمنشآت والمعدات للمرة الأولى	٢٣ - إرشادات بشأن الإقرار بالملكات والمنشآت والمعدات للمرة الأولى
٢٤ - الإقرار بالإيرادات - أمثلة اتفاقات التمويل مذكرة إعلامية: المسائل المتعلقة بالإيرادات التي أثارها منظمة العمل الدولية	٢٤ - الإقرار بالإيرادات - أمثلة اتفاقات التمويل مذكرة إعلامية: المسائل المتعلقة بالإيرادات التي أثارها منظمة العمل الدولية	٢٤ - الإقرار بالإيرادات - أمثلة اتفاقات التمويل مذكرة إعلامية: المسائل المتعلقة بالإيرادات التي أثارها منظمة العمل الدولية
٢٥ - المصروفات - أمثلة اتفاقات التمويل	٢٥ - المصروفات - أمثلة اتفاقات التمويل	٢٥ - المصروفات - أمثلة اتفاقات التمويل
٢٦ - الإبلاغ القطاعي	٢٦ - الإبلاغ القطاعي	٢٦ - الإبلاغ القطاعي
٢٧ - الإيرادات المتأتية من الاشتراكات المقررة	٢٧ - الإيرادات المتأتية من الاشتراكات المقررة	٢٧ - الإيرادات المتأتية من الاشتراكات المقررة
٢٨ - الإيرادات المتأتية من التبرعات المعلنة	٢٨ - الإيرادات المتأتية من التبرعات المعلنة	٢٨ - الإيرادات المتأتية من التبرعات المعلنة
٢٩ - حساب الصناديق	٢٩ - حساب الصناديق	٢٩ - حساب الصناديق
٣٠ - مراقبة الأصول مذكرة إعلامية: أصول المشاريع	٣٠ - مراقبة الأصول مذكرة إعلامية: أصول المشاريع	٣٠ - مراقبة الأصول مذكرة إعلامية: أصول المشاريع
٣١ - معلومات عن المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية	٣١ - معلومات عن المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية	٣١ - معلومات عن المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية
٣٢ - البيانات المالية: الإيضاحات الواردة في الملاحظات	٣٢ - البيانات المالية: الإيضاحات الواردة في الملاحظات	٣٢ - البيانات المالية: الإيضاحات الواردة في الملاحظات

مؤعد تقدّم الورقة/الورقات إلى فرقة العمل أو إلى فريق من أفرقة المناقشة	الورقة/الورقات	قرارات فرقة العمل
	مذكرة إعلامية: مراجعات الحسابات السنوية	تمت الموافقة عليها. وعدلت التوصية المتعلقة بإجراء مراجعات الحسابات السنوية لتؤكد على ضرورة الحصول على موافقة مجلس الإدارة على ذلك ومن تم الموافقة عليه.
قدمت إلى فرقة العمل لمناقشتها خلال اجتماعها الذي سيعقد يوم ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨	٣٣ - الأحكام الانتقالية ٣٤ - المعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: تصنيف الممتلكات والمنشآت والمعدات	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة.
	٣٥ - المعيار ٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: القطع الأجنبي - سعر الأمم المتحدة	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة.
	٣٦ - استحقاقات الموظفين - دراسة إفرادية للأمم المتحدة	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة.
	تقرير الحالة: المعاشات التقاعدية	لوحظ أنه من المقرر بذل المزيد من الجهد في هذا المجال.
	٣٧ - المعيار ٢٠ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: إيضاحات بشأن الأطراف ذات الصلة	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة.
	٣٨ - الإقرار بالأصول غير المادية للمرة الأولى	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة.
	٣٩ - محاسبة الأصول غير المادية من أجل البرامجيات ونظم تخطيط الموارد في المؤسسة	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة.
	الاستعراض الخارجي لثلاث مسائل لم تحل	تم تلقي الرأي الخارجي. لم تحل المسائل الثلاث تماماً.

المرفق الثاني

الجدول الزمني لاعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ٢٠٠٨-٢٠١٠

		٢٠٠٨				٢٠٠٩				٢٠١٠				حار
		٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	مستمر	
الحالة														
التنظيم														
إنشاء اللجنة التوجيهية	نفذ													
تعيين قائد لفريق المشروع	نفذ													
تعيين أعضاء الفريق	قيد التنفيذ													
إنشاء الأفرقة العاملة	نفذ													
إعداد وتحديث خطط العمل المفصلة	قيد التنفيذ													
إعداد ودعم طلبات التمويل	قيد التنفيذ													
التحليل														
استعراض جميع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة ^(١)	قيد التنفيذ													
استعراض وقرارات السياسات الخاصة بمشروع اعتماد المعايير على نطاق المنظومة	قيد التنفيذ													
اتخاذ قرار بشأن خيارات السياسات	قيد التنفيذ													
تحليل مفصل للمسائل الخاصة بالأمم المتحدة	قيد التنفيذ													
تحليل مفصل لمجالات التغيير الرئيسية	قيد التنفيذ													
إعداد إجراءات مفصلة	قيد التنفيذ													
إثبات الإجراءات	وفق الجدول الزمني المقرر													
إعداد دليل	وفق الجدول الزمني المقرر													
مجالات التغيير الرئيسية														
الدمج	قيد التنفيذ													
شكل البيانات المالية	قيد التنفيذ													
الإبلاغ القطاعي	قيد التنفيذ													
الممتلكات والمنشآت والمعدات	قيد التنفيذ													
الموجودات	قيد التنفيذ													
الأصول غير المادية	قيد التنفيذ													
اتفاق التمويل المشروط	قيد التنفيذ													
استحقاقات الموظفين	قيد التنفيذ													
عمليات الاستحقاق والقطع	قيد التنفيذ													
عرض معلومات الميزانية	قيد التنفيذ													
الاستثمارات	قيد التنفيذ													
التنسيق														
مع مشروع اعتماد المعايير على نطاق المنظومة	قيد التنفيذ													
مع مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة														
الاحتياجات رفيعة المستوى لامتثال نظام تخطيط الموارد في المؤسسة	نفذ													
تحليل سيناريوهات الموردين	وفق الجدول الزمني المقرر													
مخطط العمليات	وفق الجدول الزمني المقرر													
مخطط الحسابات	وفق الجدول الزمني المقرر													
نموذج البيانات	وفق الجدول الزمني المقرر													
التكليف والتطوير	وفق الجدول الزمني المقرر													
الاختبار	وفق الجدول الزمني المقرر													
التوثيق	وفق الجدول الزمني المقرر													
التدريب	وفق الجدول الزمني المقرر													
تحديد الأرصدة الافتتاحية	وفق الجدول الزمني المقرر													
التحويل	وفق الجدول الزمني المقرر													
مع مشروع تعديل النظام المالي والقواعد المالية	قيد التنفيذ													
مع مجلس مراجعي الحسابات	قيد التنفيذ													
التدريب														
إعداد وتحديث خطة التدريب	قيد التنفيذ													
التدريب التوعوي	وفق الجدول الزمني المقرر													
التدريب النظري	وفق الجدول الزمني المقرر													
التدريب على نظام تخطيط الموارد في المؤسسة	وفق الجدول الزمني المقرر													
الاتصال														
إعداد وتحديث خطة للاتصال	قيد التنفيذ													
تبليغ السياسات والإرشادات عليها ومناقشتها	قيد التنفيذ													
إنشاء وتعهد صفحة I seek	قيد التنفيذ													
إصدار الورقات	وفق الجدول الزمني المقرر													
الرد على الاستفسارات	قيد التنفيذ													
الإبلاغ														
إعداد تقارير لتقديمها إلى الجمعية العامة حسب الاقتضاء	قيد التنفيذ													
إعداد تقارير مخصصة	قيد التنفيذ													

(أ) المعايير الدولية للإبلاغ المالي/المعايير المحاسبية الدولية. ر = ربع